مجلة العلوم الإنسانية
SUST Journal of Humanities
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

تطور التجربة الديمقراطية في السودان
(قراءة تحليلية)

فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد
جامعة البحر الأحمر
Fatah.conce@yahoo.com

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلي قراءة تاريخ التجربة الديمقراطية في السودان من خلال تتبع التجارب الديمقراطية السابقة واستقراء وتحليل التجربة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في السودان.

اتبع الباحث منهج البحث التاريخي الوصفي والتحليلي في جمع المعلومات من المصادر والمراجع وتحليلها.

خلصت الدراسة إلي أن الممارسة الديمقراطية في السودان قد فشلت بحكم التجارب السابقة لأسباب عديدة من بينها ضعف الاحزاب السياسية وانعدام الثقة والصراعات الدائمة بينها. بالإضافة إلي الانقلابات العسكرية التي كانت سبباً مباشراً في تقويض الأنظمة الديمقراطية خلال العهد الوطني منذ الاستقلال. وأوصت الدراسة نتيجة لهذا الفشل للتجربة الديمقراطية التي لازمت كل مراحل التاريخ السياسي فانه لا بد من التفكير بصورة علمية ومنطقية في تجاوز هذه الأزمة وتحديد مستقبل الحكم الديمقراطي مع ضرورة الالتزام بنشر الثقافة الديمقراطيّة بين قطاعات المجتمع المختلفة وصياغة دستور شامل ودائم تشارك فيه كل الاحزاب والتنظيمات السياسية لتحقيق الثقة بين جميع الأطراف وإلا سيكون مصير أي تجربة ديمقراطية ذلك الفشل الذي لازم تاريخ تطبيقها في الماضي.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية في السودان – الممارسة الديمقراطية – الحكم الذاتي والممارسة الديمقراطية– الحكومات الديمقراطية في السودان .

Abstract

The study aimed to study history of democracy in Sudan through previous democracy practice. It also aims to analyse the experience of democracy and tranmision democracy in Sudan. The researcher has adopted historical and analytical descriptive method for collecting data from source and references.

The study finds out that, the practice of democracy in Sudan has failed based on the previous implementation due to several reasons among which, week ness of political parties, lack of confidence, and continous conflicts between them.

The study recommends, should use logical and scientific think to overcome this crisis. To know the future of democracy with the necessity and commitment of spreading democracy among different society sector. Forming comperhensive and permanent constitution in which all parties and political organizations participate to achieve confidence between all parties, otherwise, the end of any practical democracy will be the some failure as it was in the past.

المقدمة:

التجارب الديمقراطية في السودان مرت بالعديد من الاخفاقات التي لازمت كل تلك المراحل من عمر الحكومات الوطنية منذ الاستقلال. وقد كان لأزمة التجربة الديمقراطية في السودان الكثير من الاسباب والعوامل والتي من بينها فشل الاحزاب السياسية السودانية في ممارسة الديمقراطية الحقيقية نتيجة لانشغالها بالصراعات والمصالح الحزبية علي حساب المصلحة العامة ومصلحة الوطن. كما انه كان للانقلابات العسكرية الدور الكبير في تقويض الأنظمة والحكومات الديمقراطية وإسقاطها. كل هذه الاسباب وغيرها قد لعبت دوراً كبيراً في عدم تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي في السودان من خلال تجارب الحكومات الوطنية الديمقراطية التي مرت علي تاريخ السودان.

اهداف البحث:

هدف هذا البحث إلي دراسة التجارب الديمقراطية عبر تاريخ السودان من خلال تتبع تلك الممارسة الديمقراطية السابقة وبيان اوجه القصور والنجاح في تحقيقها, مع استقراء وتحليل تجربة التحول الديمقراطي في السودان.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث في أنه يناقش قضية اساسية ومهمة في تاريخ السودان السياسي عبر التجارب الديمقراطية المختلفة في السودان, كما انه يقدم دراسة علمية تعتبر اضافة حقيقية إلي المكتبة السودانية في مجال التاريخ السياسي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن التجارب الديمقراطية في السودان كانت غير موفقة بسبب ان الاحزاب السياسية في السودان لم تلتزم تمام الالتزام بالعمل علي ترسيخ الديمقراطية ولم تلتزم بمبادئ الحزب وكذلك بسبب الصراع الحزبي من اجل تحقيق المصالح الشخصية أو الحزبية الضيقة علي حساب المصلحة العامة للوطن. بالإضافة إلي كل ذلك فان الانقلابات العسكرية المتكررة في السودان كانت هي المهدد الرئيسي لتقويض الانظمة الديمقراطية بالسودان. ولذلك فان الدراسة تقتضي الاجابة علي الاسئلة التالية:-

ما هي اسباب فشل التجارب الديمقراطية في السودان؟ وما هو اثر الصراعات الحزبية حول السلطة علي امكانية تحقيق نجاح التجربة الديمقراطية او فشلها في السودان؟ لماذا تتكرر الانقلابات العسكرية لتقويض الانظمة الديمقراطية في السودان؟ هل يمكن للقيادة والنخبة السياسية بالبلاد تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي بالسودان؟.

فروض البحث:

- لازم الفشل التجربة الديمقراطية في السودان في جميع مراحل تجاربها نتيجة للصراعات الحزبية حول السلطة وانصرافها عن تحقيق الاهداف الاساسية لترسيخ العمل الديمقراطي في السودان.
- عدم التزام الاحزاب السياسية بمبادئها وبرامجها المعلنة وسعيها إلي تحقيق المصالح الشخصية والحزبية الضيقة.
- الانقلابات العسكرية في السودان كانت هي المهدد الرئيسي لتحقيق الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في السودان عبر كل تجارب الحكومات الوطنية المتعاقبة.

منهج البحث:

اتبع الباحث منهج البحث التاريخي الوصفي والتحليلي في جمع المعلومات من المصادر والمراجع وتحليلها.

خلفية تاريخية للسياسة السودانية:

تأثرت الثقافة السياسية السودانية بظروف تاريخية ترجع جذورها إلي فترة مبكرة من التاريخ, فتكونت العديد من الممالك السودانية عبر تاريخ السودان, وقد كان كل منها يعيش نظامه الداخلي الخاص به. وتعتبر مملكة كوش 1750ق.م– 155ق.م من اقدم الممالك التي ازدهرت في السودان, فكانت كوش الاولي " كرمة" وكوش الثانية " نبتة" وكوش الثالثة " مروي".

وعندما دخلت المسيحية إلي السودان في الفترة الوسيطة من تاريخ السودان ظهرت ممالك مسيحية وهي مملكة نوباتيا 543م – 690م في اقصي شمال السودان وعاصمتها فرس, ومملكة المقرة 569 – 1323م وعاصمتها دنقلا العجوز, ومملكة علوة 588م – 1504م وعاصمتها سوبا. واستمرت هذه الممالك زمناً طويلاً منذ 641م وحتي 1504م. وظهرت في تلك الفترة العديد من الكتابات باللغة النوبية والاغريقية, كما ترجم الانجيل إلي اللغة النوبية.

وفي ذات الوقت استولي المسلمون علي مصر بقيادة عمر بن العاص والذي ارسل حملات إلي بلاد النوبة, وقد هزم النوبة الجيوش الإسلامية حتى سموهم برماة الحدق "لدقة تصويبهم", إلا أن الجيوش الإسلامية استطاعت في نهاية الامر الوصول الي هدنة مع النوبة وعقدوا معهم بموجبها اتفاقية البقط الشهيرة والتي بموجبها تدفقت الهجرات العربية إلي السودان, فانتشرت الثقافة العربية والاسلامية, وبانتشار الاسلام ظهرت وازدهرت عدة ممالك وسلطنات اسلامية بالسودان, وكان اهمها مملكة الفونج التي تعتبر اول دولة مركزية موحدة حكمت بالشريعة الإسلامية, وعاصمتها سنار, وعندما غزا محمد علي باشا السودان في عام 1821م, انتهت بذلك الممالك الاسلامية في السودان وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ السودان ظهر فيه السودان بصورته الموحدة الكاملة والتي شملت بالإضافة للأقاليم الشمالية اقاليم كردفان ودارفور وجنوب السودان. ثم قامت الثورة المهدية في السودان نتيجة لسياسات الظلم والقهر التي اتبعتها الادارة التركية خاصة في جمع الضرائب واستنزاف موارد البلاد البشرية والمادية, فقضي المهدي علي النظام التركي وأقام دولة وطنية استمرت من 1885م إلي1899م عندما غزت السودان الجيوش البريطانية والمصرية السودان وحكمته بموجب اتفاقية عرفت باتفاقية الحكم الثنائي 1899م والتي استمرت إلي أن تم اعلان الاستقلال من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955م وتم رسمياً رفع العلم السوداني الاول من يناير 1956م.

الممارسة الديمقراطية في السودان:

تضافرت عدة عوامل جعلت السودانيين يشعرون بكينونتهم ابان الحكم الاستعماري 1899م–1956م, كظهور الجمعيات السياسية مثل جمعية الاتحاد السوداني 1920م وجمعية اللواء الابيض 1924م واحداث 1924م, ثم قيام مؤتمر الخريجين 1938م, وقد ساهمت جميعها في نشر الوعي الوطني .

فالتطور السياسي في السودان نجده قد عاش ومارس مختلف الأنظمة السياسية, فمنها النظام الديمقراطي التعددي والنظام العسكري الشمولي ونظام الحزب الواحد. فالنظام الديمقراطي التعددي أكثر تعقيداً في أسلوب اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ورغم أن النظام الديمقراطي له مزايا واضحة وفاعلة في اتخاذ القرارات المؤسسية في كثير من القضايا فإنه أيضاً يفرز آثاراً سالبة علي مسألة الوفاق الوطني في غياب الحد الأدنى من الاتفاق العام بين الأحزاب السياسية عن ماهية العمل والأهداف القومية التي يتم الاتفاق حولها فيؤدي ذلك لاضطراب الأحوال السياسية ويقود البلاد إلي عدم الاستقرار (http: WWW.Alsaboah.com).

الحكم الذاتي والممارسة الديمقراطية:

تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي في فبراير 1953م من خمسة عشر مادة, وقد ناقشت الجمعية التشريعية* مسودة نظام الحكم الذاتي ودستوره الذي نصَّ علي (قيام برلمان سوداني بموجب انتخابات عامة حرة, وعلي أن ينتخب البرلمان رئيساً للوزراء يعين مجلس وزرائه ويتولى السلطة التنفيذية وحكم البلاد) كما نصَّ الدستور علي(أن تكون رئاسة الدولة في يد الحاكم العام ومجلس الحاكم العام, وعليه الاحتفاظ بسلطات استثنائية للحاكم العام في تصريف سياسة السودان الخارجية وفي تصريف شؤون الجنوب). إذ نصت المادة التاسعة علي أن الفترة الانتقالية كما حددتها الأحزاب لا ينبغي أن تتعدي ثلاث سنوات, وتنتهي هذه الفترة عندما يجيز البرلمان السوداني قراراً يعبر فيه عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير, ويخطر الحاكم العام الحكومتين بهذا القرار.(دار الوثائق القومية: ملحق التشريع الخاص لغازيته حكومة السودان, فصول 9-11).

تم تنفيذ قانون الحكم الذاتي في 21 مارس 1953م واستبشر السودانيون بالدستور وتمنوا أن يكون من وراء تطبيقه حكومة شعبية تعمل علي إشاعة الخير والأمن وتطبيق اتفاقية الحكم الذاتي روحاً ونصاً وتحافظ علي حرمتها, الأمر الذي يكفل حياة اجتماعية سليمة ومستقرة.(مكتبة السودان؛ كتيبات السودان: مجلد رقم 124). وفي 28 مارس 1953م شكلت لجنة الحاكم العام والتي تتكون من عضوين سودانيين هما الدرديري محمد عثمان وإبراهيم أحمد وعضو مصري هو حسين ذو الفقار وعضو بريطاني هو جرانت اسميث Grant Smith وبرئاسة العضو الباكستاني ميان ضياء الدين.(حاج موسي, إبراهيم محمد؛ 1970م, ص 62) وأعلن تكوين لجنة الانتخابات من قبل حكومة السودان في 7 ابريل 1953م من ثلاثة أعضاء سودانيين هم عبد السلام الخليفة, خلف الله خالد, غردون بولي وعضو أمريكي ابيل بيركتس وعضو بريطاني بيتي وعضو مصري هو عبد الفتاح حسن وبرئاسة العضو الهندي الدكتور سكو مارسن Sukumarsen. (كرار, محمد محمد احمد؛ بدون تاريخ, ص 52).

قامت الانتخابات في السودان وكان عدد الأحزاب التي خاضتها قليلاً نسبياً حيث شارك الحزب الوطني الاتحادي الذي تأسس عام 1952م بعد اندماج الأحزاب الاتحادية فيه, وحزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي بالإضافة إلي حزب واحد من الجنوب وهو حزب الأحرار الجنوبي.

وقد فاز الحزب الوطني الاتحادي بالأغلبية وأصبح الزعيم إسماعيل الأزهري* رئيساً للوزراء, وقد شهدت فترة الحكم الذاتي هذه حكم حزب سياسي واحد هو الحزب الوطني الاتحادي مما وفر للبلاد قسطاً من الاستقرار مكنها من انجاز أعمال كثيرة

---

* **الجمعية التشريعية :** تأسست في العام 1948م, بعد معارضة مؤتمر الخريجين العام لسياسة الحكومة البريطانية حول إنشاءها لـ " المجلس الاستشاري لشمال السودان " والذي اعتبره الخريجين توجه واضح للحكومة البريطانية نحو فصل الجنوب عن الشمال. وقد كانوا يرون أن التمثيل ليس للشمال فقط وإنما للشمال والجنوب معاً, ولذلك فان المجلس الاستشاري لشمال السودان لا يمثل كل السودان. وبضغوط من الخريجين عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر الإدارة الذي حلَّ المجلس الاستشاري لشمال السودان وتم عقد مؤتمر جوبا عام 1947م والذي تأسست بموجبه الجمعية التشريعية وقد شارك فيها 13 عضو من أبناء الجنوب.

علي رأسها سودنة الوظائف الحكومية وجلاء القوات الأجنبية وتقرير المصير وإعلان الاستقلال من داخل البرلمان.(حاج موسي, إبراهيم محمد, 1970م, ص 339).

يقول ضرار صالح ضرار: " كان قيام البرلمان السوداني هو الخطوة الاولي في الاتفاقية المصرية البريطانية, وبقيت الفصول النهائية التي تتكون من سودنة كل الوظائف التي يشغلها البريطانيون والمصريون, وجلاء الجيوش البريطانية والمصرية التي عادت الي السودان بعد اتفاقية 1936 بين مصر وبريطانيا, ثم يأتي بعد ذلك الاستفتاء العام نحو تقرير المصير ليحدد السودانيون رغبتهم اما في وحدة وادي النيل او الاستقلال التام. وسرعان ما تمت سودنة الوظائف الحساسة في كل المصالح الحكومية والوزارات وتسلم السودانيين تلك الوظائف حتي اصبحت ادارة كل المرافق الحيوية في ايديهم. وعلي الرغم من ان الحزب الوطني الاتحادي كان ينادي بوحدة وادي النيل الا انه عندما تولي الحكم اصبح يشعر بالمسئولية الملقاة علي عاتقه نحو ايجاد وطن مستقل. كما ان موقف حزب الامة الذي كان ينادي بالاستقلال التام قد اصبحت تتزايد الاصوات المؤيدة لاتجاهه الاستقلالي, مما اضطر اسماعيل الازهري ان يتحول الي ذلك الاتجاه رغم ارتباط حزبه بوحدة وادي النيل" (ضرار؛ ضرار صالح؛ 1968 , ص 281–282). ويقول مدثر عبد الرحيم:" في 16 آذار 1955 اعلن رئيس الوزراء السيد اسماعيل الازهري انه من انصار الاستقلال وقال للمتحمسين من سامعيه(ان الذين يحكمونكم الآن لن يسلموكم, لا للمصريين ولا للبريطانيين) مما ادي الي اعلان حزب الامة والانصار موافقتهم علي السياسة الجديدة التي يسير عليها الحزب الوطني الاتحادي, ووعدوا بتأييد الازهري داخل البرلمان وخارجه" (عبد الرحيم؛ مدثر؛ 1971 , ص 96).

ويقول احمد محمد ياسين: " حدثت احداث داخلية وخارجية كانت بمثابة اشارات لتحول رئيسي في تفكير الشعب السوداني, فقد تولي السيد عبد الرحمن المهدي دعوة الاحزاب السودانية كلها للتوحد لتحقيق استقلال السودان, ثم اصبح استقلال السودان دعوة تبنتها الاحزاب والجماعات والنقابات والطلبة, وقد كان لتحول الحزب الوطني الاتحادي الي الاتجاه الاستقلالي نتيجة تجاربه مع الشعب السوداني, وكذلك نتيجة لانفعالات وتأثيرات اخري عديدة ومتتالية منها مثلاً تنحية اللواء محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية في مصر في منتصف عام 1954م مما تولد عنه السخط والشعور بالإحباط لدي معظم السودانيين. وهذا الاجراء قد دفع ثلاثين نائباً من نواب الحزب الوطني الاتحادي لإصدار بيان في الصحف يقولون فيه (لو كان نجيب شخصاً عادياً مثل آلاف المصريين الذين يرزحون الان تحت نير الاعتقال او من الذين ازيلوا من مراكزهم وابعدوا من مناصبهم لما كان هذا مما يثيرنا كثيراً.... لقد اصبح اللواء نجيب رمزاً للوطنيين المخلصين ومن الذين يعشقون الديمقراطية ويقفون وراء مصلحة القطرين الشقيقين..... لهذا فإننا نستنكر بشدة ما حدث لنجيب حبيب السودان الاول.....). كذلك من الاسباب تلك المجازر التي تمت في مصر ضد الاخوان المسلمين واحكام السجن والاعدامات لقادتهم امثال سيد قطب وغيره, كل تلك الاجراءات التعسفية في ذلك التوقيت قد اقنعت المواطن السوداني والسياسي بوجه خاص الي الفرق الشاسع بين النظام

---

* **إسماعيل الأزهري:** ولد عام 1900م, والتحق بالمدرسة الوسطي بودمدني عام 1919م وتابع تعليمه بكلية غردون ثم الجامعة الأمريكية ببيروت وعمل معلماً ثم استقال للتفرغ للعمل السياسي. ساهم في حركة الخريجين وتولي رئاسة المؤتمر وأسس حزب الأشقاء عام 1945م وأصبح رئيساً للحزب الوطني الاتحادي والذي تكون نتيجة لدمج جميع الأحزاب الاتحادية. شارك في مؤتمر باندونق لدول عدم الانحياز وهي تعتبر أول مشاركة للسودان في سياسته الخارجية بواسطة الوطنيين قبل الاستقلال أي في فترة الحكم الذاتي. له كتاب " الطريق إلي البرلمان". تولي رئاسة أول حكومة وطنية بالسودان بعد الاستقلال 1956/1/1م.وأصبح عام 1965م رئيساً لمجلس السيادة واعتقل بعد انقلاب مايو 1969م حيث توفي في أغسطس من نفس العام.
(المصدر: www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi)

الديمقراطي الليبرالي في السودان والنظام الثوري الشمولي في مصر. واصبح ذلك سبباً اضافياً لتعذر الوحدة بين الشقيقين" (ياسين؛ احمد محمد: 1987, ص 259 – 260).

وحينما شكلت اول وزارة سودانية في 9 يناير 1953م من اعضاء الحزب الوطني الاتحادي فقد عكست نتيجة الانتخابات مشاعر الشعب السوداني العدائية القوية للحكم الاستعماري, كما انه نظر الي الحزب الوطني الاتحادي علي انه حزب اولئك الوطنيين الذين كافحوا وناضلوا طويلاً ضد الادارة البريطانية. وعكس ذلك ايضاً الي حد ما المخاوف التي انتابت كثيراً من المواطنين من اتجاهات وسلوك حزب الامة وقادته, فقد كان يخشي بانه ان حصل حزب الامة علي الاغلبية في الانتخابات ان يعلن السيد عبد الرحمن نفسه ملكاً علي السودان (بشير؛ محمد عمر؛ 1980 , ص 233 – 234).

ظل الحزب الوطني الاتحادي الذي احرز اغلبية المقاعد البرلمانية في الانتخابات حاكماً للبلاد بعد الاستقلال, بيد ان اغلبية مقاعده اخذت تتناقص خاصة بعد اغسطس 1955. وفي نوفمبر 1955 استطاعت المعارضة الحاق هزيمة بحكومة الوطني الاتحادي الا ان المعارضة لم تتح لها الفرصة للتمتع بثمار انتصارها, ذلك انه بعد يومين من تشكيل حكومة المعارضة, وخلافاً لكل التوقعات, عاد البرلمان مؤيداً للوطني الاتحادي وكان الختمية قد انسلخوا من الوطني الاتحادي واصبحوا حلفاء لحزب الامة. وهذا التحالف جعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل علي الحزب الوطني الاتحادي القيام باي اصلاحات او تغييرات. واصبح الشغل الشاغل للوطني الاتحادي هو كيفية القبض علي زمام السلطة بدلاً من السعي وراء اجراء الاصلاح او التغيير. وسرعان ما سقطت الحكومة عندما قرر بعض اعضاء الحزب الوطني الاتحادي الانضمام الي المعارضة (بشير؛ محمد عمر؛ 1980 , ص 262).

الديمقراطية الأولي:

ألف الرئيس إسماعيل الأزهري وزارة ائتلافية بعد وزارته الأولي التي بدأت في فبراير 1956م وحتى مارس 1956م. واستمرت هذه الحكومة الائتلافية من فبراير1956م وحتى يونيو1956م. وكان قد التقي السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني وفي الثالث من ديسمبر 1955 اصدرا بياناً قصيراً في الصحف يدعو الي قيام الحكومة القومية في الثامن من ديسمبر نفس العام, وجاء فيه: " كنا نامل ان يتم لقاء جميع الاحزاب في الحال علي تكوين حكومة قومية, تكون صمام الامان, وتستطيع انقاذ البلاد من كل خطر متوقع.....". وهذا ما دعا الاحزاب المؤتلفة ان تصر علي قيام الحكومة القومية قبل اعلان الاستقلال والتي تضافرت عدة اسباب اعاقت قيامها وقد استمرت الدعوة بعد الاول من يناير عام 1955 يوم اعلان الاستقلال (ياسين؛ احمد محمد: 1987, ص 315).

وكان لتحالف زعماء الطائفية بالتقاء السيدين عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني لإسقاط حكومة الأزهري والذي بموجبه جاءت وزارة عبد الله خليل* يقودها حزب الأمة وهي أيضاً ائتلافية واستمرت من يونيو 1956م حتى مارس 1958م وأجريت انتخابات جديدة في عام 1958م ولم يحرز أي حزب من الأحزاب الأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل حكومة

---

* **عبد الله خليل؛** ولد عام 1892م درس بكلية غوردون في قسم المهندسين وفي الوقت نفسه التحق بالمدرسة الحربية. كان مسئولاً عن المال في تنظيم أحداث 1924م. انتمي إلي حزب الأمة وأصبح نجماً بارزاً في الحزب وانتخب أميناً عاماً للحزب. دخل الجمعية التشريعية وأصبح زعيمها, وأصبح وزيراً للزراعة, وعندما أجريت الانتخابات الأولي ترشح ودخل أول برلمان سوداني. وبعد الاستقلال ائتلف حزب الأمة مع حزب الشعب الديمقراطي وترأس الوزارة. وفي أثناء حكمه حدث انقلاب إبراهيم عبود العسكري في نوفمبر 1958م, واتهم بأنه دبر الانقلاب مع الرئيس عبود واشترط أن تكون هناك حكومة عسكرية مؤقتة لمدة 6 أشهر وبعد ذلك يعود الحكم المدني وكان يأمل أن يكون في السلطة لان الأوضاع في ذلك الحين كانت تشير إلي إقالته. (المصدر: www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi).

منفرداً فتشكلت حكومة ائتلافية – من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي– يقودها حزب الأمة بزعامة عبد الله خليل استمرت حتى انقلاب الفريق إبراهيم عبود في 17نوفمبر1958م. (حاج موسي, إبراهيم محمد, 1970م, ص 339).

من خلال الممارسة الديمقراطية يلاحظ أن الفترة البرلمانية الأولي في الحياة السياسية السودانية التي امتدت منذ عام 1953م – فترة الحكم الذاتي – وحتى عام 1958م وجود تحولات رئيسية منها ما حدث في الرؤيتين الوطنيتين لمستقبل السودان(الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام), فالحزب الوطني الاتحادي تراجع عن موقفه ورفض فكرة الاتحاد السوداني المصري وسط شعارات السودان للسودانيين. كما انه حدثت انشقاقات داخل الحزب الوطني الاتحادي وظهر منها حزب الشعب الديمقراطي والذي دخل وفي تطور سياسي آخر بزعامة علي الميرغني في ائتلاف مع حزب الأمة بزعامة عبد الرحمن المهدي, وبالرغم من صعوبة بقاء هذا الائتلاف بسبب عدم اتفاق الحزبين علي مجمل الأمور باستثناء معارضتهم المشتركة للأزهري فقد عاني هذا الائتلاف أثناء تلك الفترة بالإضافة إلي أن العوامل الاقتصادية ألقت بثقلها علي الدولة حديثة التكوين, فخلال عام 1958م تدهورت الأوضاع الاقتصادية, وبدأ الانقسام في صفوف الأحزاب فتدخل العسكريون في انقلاب عسكري علي الحكومة الديمقراطية في 17 نوفمبر 1958م وسقطت حكومة عبد الله خليل الذي يقال انه هو الذي أوعز للرئيس إبراهيم عبود للانقلاب علي الحكومة الديمقراطية. وبدأ عهد جديد في السودان وهو حكومة الرئيس الفريق إبراهيم عبود العسكرية 1958م–1964م.

عموماً فقد أسهم عدم الاستقرار في الحكومات البرلمانية الائتلافية خلال الفترة من عام 1956م–1958م في عدم الاتفاق بين الأحزاب السياسية علي سياسة تقود البلاد إلي بر الامان مما افقد الديمقراطية امكانية صمودها امام التحديات التي واجهتها بسبب عدم الوفاق السياسي بين هذه التباينات الحزبية.

يري الباحث ان التجربة الديمقراطية المقيدة التي عاشها السودان اثناء الوجود الاستعماري في فترة تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي 1953م – 1955م حينما اعلن السودان استقلاله من داخل البرلمان كانت تجربة ناجحة الي حد ما باعتبار انه كان هناك فوز بالأغلبية لحزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي وهذا بدوره قد اسس لأوضاع مستقرة في البلاد علي عكس التجارب الديمقراطية اللاحقة التي لم يتوفر فيها فرصة الفوز بالأغلبية لأي حزب منفرد في السلطة, لذلك جاءت معظم الحكومات الديمقراطية المتعاقبة علي حكم السودان كحكومات مؤتلفة بسبب عدم تحقيق أي حزب منها علي اغلبية فوز في الانتخابات تمكنه من تشكيل حكومة منفردة. وهذا بدوره ايضاً قد خلق نوع من عدم الاستقرار السياسي الذي كان احد الاسباب الرئيسية للانقلابات العسكرية ضد الانظمة الديمقراطية في السودان.

الديمقراطية الثانية 1964م–1969م:

رغم الجهد الذي بذله العسكريون في ذلك العهد في مجال الازدهار الاقتصادي وتنفيذ مشاريع تنموية عملاقة, إلا أن إصرار النظام على حظر الأحزاب ووضع قيود على حرية التعبير، إضافة إلى تصعيد المواجهة العسكرية في الجنوب جعل النظام يواجه معارضة متصاعدة أدت إلى إسقاطه في أكتوبر/تشرين الأول عام 1964م (بشير؛ محمد عمر؛ 1980 , ص 260).

في أكتوبر عام 1964م انفجرت المظاهرات المعادية للحكم العسكري الاول وتحولت إلي عمل سياسي متكامل وصل قمته باستعمال سلاح الإضراب السياسي والعصيان المدني وإصرار الجماهير علي الإطاحة بالنظام, نتيجة لذلك أعلن الفريق عبود حل المجلس العسكري الأعلي وحل مجلس الوزراء والمجلس المركزي. وقد تم تكوين حكومة انتقالية برئاسة سر الختم الخليفة (عبيدات, عدنان؛ 1992م, ص 124).

استمرت الحكومة الانتقالية الجديدة 1964م برئاسة سر الختم الخليفة لمدة عام ثم عقدت الانتخابات البرلمانية في عام 1965م وقد حصل حزب الأمة علي 76 مقعداً من 172 مقعداً, وفاز الحزب الوطني بزعامة الأزهري بـ 54 مقعداً, وتم تكوين حكومة ائتلافية من الأمة والوطني الاتحادي, وتولي محمد احمد محجوب من حزب الأمة منصب رئيس الوزراء. وتعاقب علي السلطة كل من محمد احمد محجوب والصادق المهدي من 1965م–1969م.

استقالت حكومة المحجوب عام 1966م وبعد أن فقدت ثقة البرلمان, بسبب اتفاق الصادق المهدي مع الحزب الوطني الاتحادي للإطاحة بحكومة محمد احمد محجوب حيث تقدم احد أعضاء حزب الأمة جناح الصادق المهدي باقتراح داخل مجلس السيادة لسحب الثقة من حكومة المحجوب بحجة انه فشل في ترجمة مبادئ ثورة اكتوبر 1964م إلي أعمال, وبناء علي ذلك قدم رئيس الوزراء محمد احمد محجوب استقالته لمجلس السيادة الذي قبلها والذي كلَّف الجمعية التأسيسية بانتخاب رئيس وزراء جديد. وبعد ذلك تقدم ثلاثة مرشحين هم الصادق المهدي وحسن الترابي ومحمد احمد محجوب وفاز الصادق المهدي برئاسة الوزراء بـ 138 صوت وحصل المحجوب علي 29 صوت بينما حصل الترابي علي 7 أصوات فقط. رغم أن الصادق المهدي قد نجح في الحصول علي منصب رئيس الوزراء إلا انه واجه منذ البداية جبهة تحالف من المحافظين والمثقفين واليساريين وبحلول مايو 1967م انتهت وزارة الصادق المهدي وأصبح محمد احمد المحجوب رئيساً للوزراء للمرة الثانية وقام بحل البرلمان لتخوفه من أن تتمكن المعارضة بقيادة الصادق المهدي من إسقاط حكومته وحتى لا يتكرر التآمر عليه مرة أخري.

يري محمد عمر بشير: "انه رغم نجاح ثورة اكتوبر 1964م وعودة الاحزاب مرة اخري لممارسة سلطاتها عن طريق المؤسسات البرلمانية الا اننا نؤكد ان الصراع من اجل السلطة والحكم بين الاحزاب السياسية والتي كانت حتي ذلك الوقت علي صلة وثيقة بالطائفتين الدينيتين الكبيرتين هو العنصر المهيمن عل الحياة السياسية في بلادنا" (بشير؛ محمد عمر؛ 1980 , ص 261).

ويري الباحث أن الحكم الديمقراطي الثاني تميز بعدم الثبات والاستقرار وذلك بسبب تعدد الوزارات والائتلافات الحزبية, ووجود التنافس الشخصي الحزبي حول السلطة. وانشغلت الاحزاب بالمؤامرات والمكايدات التي اثبتت بجلاء فشل الديمقراطية الثانية وقد عانت البلاد كثيراً في تأخر عملية التنمية.

ولقد ذكر المحجوب أن فترة الديمقراطية الثانية 1964م–1969م لم تكن فاشلة رغم مشاحنات السياسيين حول المناطق التي يجب أن تنفذ فيها المشاريع, ورغم شح الموارد, وافتقار الخدمة المدنية للحماس, إلا انه قد تم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية. إلا أن منصور خالد الذي أصبح وزيراً للخارجية في عهد الرئيس جعفر محمد نميري 1969م قال حول ما أو رد المحجوب: " أن جميع الانجازات التي عددها المحجوب لم تكن هي انجازات تنموية لفترة الحكم التي حددها المحجوب بل يعود بعضها لفترة الديمقراطية الأولي ويعود أكثرها لعهد عبود".(محمد أحمد هند؛ 2004, ص 154).

الديمقراطية الثالثة 1985م – 1989م:

في الأيام الأولي من شهر ابريل عام 1985م قامت مظاهرات شعبية ضد تدهور الأوضاع الاقتصادية, والمشاكل السياسية المعقدة, وفقدان الأمن, وقد قررت الجماهير الإطاحة بالرئيس نميري, وفي 6 ابريل قررت القيادة العامة للقوات المسلحة الانحياز إلي جانب الجماهير والاستيلاء علي السلطة وانتهي بذلك نظام الرئيس نميري وتم تكوين مجلس عسكري انتقالي برئاسة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب وأعلنت فترة انتقالية لمدة عام تكون في نهايتها انتخابات عامة تسلم بعدها السلطة إلي جمعية تأسيسية منتخبة. كونت كذلك حكومة مدنية انتقالية برئاسة الدكتور الجزولي دفع الله. يمارس المجلس العسكري السلطة كراس للدولة في مجال السيادة ويتقاسم السلطة التشريعية مع مجلس الوزراء. (صحيفة الايام؛ 1985, العدد443).

واجهت الحكومة المنتخبة عدة مهام أولها التخلص من آثار فترة مايو وإصلاح الأوضاع الاقتصادية وإعادة السلام إلي الجنوب. كما أن أهم أهداف الفترة الانتقالية هو إرساء الدعائم لإقامة حكم ديمقراطي, وهذا يلزم ضمان الحريات الأساسية كحرية التنظيم السياسي والحريات الشخصية.

في عام 1986م اجريت انتخابات عامة وتكونت بموجبها حكومة ائتلافية بين حزب الامة والاتحادي الديمقراطي وقد شهدت فترة الديمقراطية الثالثة مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي أكثر من أي فترة مضت، خاصة مع تصاعد الحرب في الجنوب بعد أن رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تقود التمرد في الجنوب وقف العمليات الحربية أو التفاوض مع الحكومة الجديدة. فوق ذلك فإن الصراعات السياسية والحزبية، علاوة على اشتعال الحروب القبلية في دارفور بدءاً من عام 1987، زاد من تدهور الأوضاع. وقد بلغت الأمور حداً جعل الجيش يصدر مذكرة تحذيرية لرئيس الوزراء في فبراير عام 1989 يطالبه فيها بالتعامل بجدية مع الحرب في الجنوب، إما سلماً أو بتقديم الدعم اللازم للجيش. واستمر التدهور إلي أن جاء الانقلاب العسكري للإسلاميين في 30 يونيو 1989م بقيادة عمر حسن احمد البشير وكان من بين اسباب الانقلاب هو ما تم من اتفاق الميرغني قرنق الذي كان من المقرر أن يجيزه البرلمان في 2 يوليو 1989م فانقلب الاسلاميين علي النظام الديمقراطي في 30 يونيو 1989م قبل يومين من توقيع ذلك الاتفاق داخل البرلمان, وجاءت حكومة الإنقاذ الوطني التي استمرت حتى سقوطها بقيام ثورة ديسمبر 1918م.

استقراء حول ماضي ومستقبل الديمقراطية في السودان:

ورثت الحكومات السودانية نظام اجتماعي معقد ومتباين (اثنياً, ثقافياً, طبقياً, ودينياً). ويبدو واضحاً عجز الطبقة السياسية سواء كانوا احزاباً أم عسكريين في مواجهة التحديات الحقيقية التي تواجه البلاد, ويرجع ذلك لعدم كفاءة هذه الطبقة السياسية في التعامل مع معطيات الوضع القائم بالطريقة التي تأخذ البلاد من مرحلة النزاع والحروبات والتخلف إلي مرحلة الوفاق والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية.

وقد ساهمت قضية جنوب السودان ابان تاريخ الحكومات الوطنية المتباينة في عدم الاستقرار الذي انعكس بدوره علي التنمية بالبلاد. وقد اهملت الحكومات الديمقراطية هذه القضية التي استفحلت ولم تقدم لها حلولاً ملموسة. في فترة الديمقراطية الأولي انشغلت الاحزاب بالصراعات حول السلطة الامر الذي أدي إلي اشتعال الحرب في الجنوب بالإضافة إلي جهود الكنائس والهيئات الأجنبية في دعم التمرد في الجنوب.

وقد أدي الصراع داخل البرلمان حول قبول المعونة الامريكية إلي انقسام الاحزاب السياسية بين مؤيد ومعارض, واستمر الحال علي ذلك إلي أن قاد الفريق إبراهيم عبود انقلاباً علي الحكومة الديمقراطية في 17 نوفمبر 1958م واستلم السلطة وحلّ الاحزاب السياسية وعطل العمل بالدستور. ويقال أن عبود قد قام بانقلابه هذا بإيعاز من عبد الله خليل وحزب الامة علي أن يسلم السلطة فيما بعد لحزب الأمة إلا أن عبود لم يسلم السلطة لهم, ودخلت البلاد في حكم عسكري استمر حتى قيام ثورة شعبية في أكتوبر 1964م اسقطت نظام عبود وقامت حكومة انتقالية بقيادة سر الختم الخليفة, وقامت انتخابات في عام 1965م تسلمت بموجبها حكومة ديمقراطية مؤتلفة بين حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي. تسببت قضية الجنوب في اسقاط حكومة إبراهيم عبود وقامت الديمقراطية الثانية بعقد مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب إلا انه فشل في تحقيق السلام. وبالتالي فقد فشلت هذه الحكومة الديمقراطية في وضع الحلول اللازمة والجذرية للأزمة في الجنوب.

الشعب السوداني يحتاج إلي الديمقراطية التعددية، ولكنه لم يستطيع التعايش معها، ويرجع ذلك للعديد من الاسباب منها عدم ملائمة حكم النظام الديمقراطي وتطبيقه في التجارب السابقة على الوجه الأكمل، كما أن الشعب السوداني نشأ وترعرع في ظل

حكومات عسكرية سابقة كانت تمتد إلى فترات اطول من فترات الحكم الديمقراطي، لذلك لم يجد تلك الفرصة الكافية لكي يمارس الديمقراطية الحقة مثل ما تمارسها الشعوب الأخرى بالطرق النظامية المتاحة لهم في التعبير عن آرائهم من خلالها، أو ممارسة الحكم بطريقة نظامية مدروسة في إجراء الانتخابات النزيهة. بالإضافة إلي العدد الضخم للأحزاب السياسية في السودان مما يؤكد تماماً أن الهدف الاساسي من خلال تكوينها هو الوصول إلي سدة الحكم, والذي افرز بدوره عدم التوافق السياسي.

يقول الطيب زين العابدين:" ظل السودان يبحث على مدى ستين عاماً عن استقرار سياسي دون جدوى، فقد تعاقبت عليه ثلاث فترات ديمقراطية قصيرة وأخرى عسكرية لأربعة عقود؛ فشلت جميعها في تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية. وأثبتت التجربة الطويلة أن السودان لا يمكن أن يحكم مركزيًا أو شموليًا، كما أثبتت أن الديمقراطية الليبرالية التنافسية لا تعيش طويلاً في المناخ السياسي السوداني. فالساحة السياسية الاجتماعية تفتقد الثقافة الديمقراطية، والأحزاب الناضجة، والطبقة الوسطى الداعمة، والوضع الاقتصادي المناسب, وحتى الفترات الديمقراطية لم تشهد تداولاً سلميًا للسلطة. فلا بد من صيغة ديمقراطية جديدة تناسب السودان، وهي في تقديرنا الديمقراطية التوافقية."

مستقبلاً فإن التحول الديمقراطي يحتاج إلى جهد كبير، وإرادة قوية، ورغبة من القادة السياسيين الحاكمين والمعارضين في الدولة الواحدة على حد سواء، لكي يصبح واقعاً معيشاً وليس حديثاً في المنابر السياسية ويسمح بالحريات العامة لان الديمقراطية هي ثقافة سياسية في حدّ ذاتها ترتكز على المبادئ والقيم السياسية التي يحميها القانون.

تقلب السودان عبر نظم سياسية مختلفة، منها الديمقراطية والعسكرية. وفي إطار التحول الديمقراطي المنشود. يكاد يتفق علماء السياسة على فشل النظام البرلماني كصيغة لحكم السودان المتنوع الثقافات, إلا الديمقراطية هي أكثر ضبطاً لإدارة الحكم إذا تمت ممارستها علي الاسس الصحيحة، وبتطبيقها يظل البحث عن الاستقرار السياسي في السودان من الإشكالات التي لا يوجد لها حلّ نهائي. وبالنظر إلى معطيات الواقع السياسي المعقّد الذي يعيشه السودان اليوم، فإن مسؤولية الأحزاب السياسية تكمن في ترجيح كفة الوفاق الوطني والاستقرار السياسي، والنأي عن استخدام العنف للوثوب إلى سدّة الحكم، لأن العنف السياسي من شأنه تعقيد الأوضاع أكثر مما هي عليه الآن، بل لا يفضي إلى تحول ديمقراطي سلس من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة توافق المعايير الدولية للانتخابات. ومما لا شك فيه أن التوجه نحو الحوار السياسي، وبناء مرحلة جديدة قوامها اتفاق سياسي وطني عريض سوف يسهل عملية التحول الديمقراطي وإشاعة الحريات، ويساعد على بناء الدولة السودانية . وفي هذا الصدد، فإن أبرز مستحقات الحياة الديمقراطية في السودان هي التفاعل الإيجابي للأحزاب السياسية مع مقتضيات التحول الديمقراطي الذي يتطلع إليه أهل السودان جميعاً.

طبيعة تكوين الأحزاب السودانيّة وثقافتها السياسيّة جعلتها ضعيفة الالتزام بالنهج الديمقراطي داخل أجهزتها الحزبيّة، وفي قناعتها بحرّية النشاط السياسي للأحزاب المنافسة لها، وبقبولها التداول السلمي للسلطة حسب الفترات الانتخابيّة التي يُحدّدها الدستور، وبشكّها وعدم ثقتها في التزام القوى الأخرى بأسس وقواعد النظام الديمقراطي. فالأحزاب التقليديّة الكبيرة (الأمّة والاتحادّي الديمقراطي) التي حكمت البلاد طيلة الفترات الديمقراطية الثلاث تنحصر بصورة غالبة في شمال السودان المسلم وهي ذات قواعد طائفيّة دينيّة تتبع توجيهات مرشدها الديني دون أن تُطالبه بحقوق ديمقراطية. وقبل انفصال الجنوب فان أحزاب جنوب السودان كانت ذات طبيعة قبليّة تحالفيّة تخضع لرغبات السلاطين والزعماء القبليّين وطموحات قياداتها المتعلمة من أبناء القبيلة وهي تحالفات قصيرة العمر في معظم الأحوال, اضافة إلي السند الكنسي لنشاطها, مما افقدها صمودها وقد ظهرت افرازات ذلك في الصراعات الداخلية لدولة جنوب السودان الوليدة والتي لم تحسم قضيها. والأحزاب المنافسة للأحزاب

التقليدية في الشمال وتحوز على تأييد النخب المتعلمة هي أحزاب عقائدية في المقام الأول (إسلامية أو يسارية) تُؤمن بأيدولوجيتها الفكريّة وتتعصّب لها أكثر مما تُؤمن بالنظام الديمقراطي وتلتزم به، وقد كانت تقف من وراء دعم الانقلابين العسكريين في كل الديمقراطيات السابقة. فكيف لأحزاب بهذه الطبيعة والتكوين أن تكون سندًا لاستقرار النظام الديمقراطي وديمومته في هذا البلد متعدد الثقافات والاعراق.

نماذج الممارسات غير الديمقراطية للأحزاب السياسية:

ومن نماذج الممارسات غير الديمقراطية في سلوك الأحزاب السودانية منذ الاستقلال: اتفاق زعيمي الختمية والأنصار في عام 1956 على إسقاط حكومة الأزهري بعد شهور من إعلان استقلال البلاد، وقد كان حزب الأزهري (الوطني الاتحادي) هو الوحيد الذي فاز بأغلبيّة برلمانيّة في أول انتخابات في البلاد ولم يتكرّر ذلك في كل الانتخابات الديمقراطية التالية, بل كانت كلها حكومات ائتلافية. كذلك تسليم رئيس وزراء حزب الأمة عبد الله خليل السلطة لقيادة الجيش في 17 نوفمبر 1958م تفاديًا لسحب الثقة منه في تحالف برلماني جديد, أيضاً تحالف أحزاب الأمّة والاتحادي الديمقراطي وجبهة الميثاق على تعديل الدستور وإسقاط عضوية نوّاب الحزب الشيوعي من البرلمان في عام 1965, ورفض الحكومة تنفيذ حكم المحكمة العليا التي قضت ببطلان إسقاط عضوية الشيوعيين, تحالف الاتحاديين مع الصادق المهدي والتآمر لسحب الثقة من محمد احمد محجوب ليحل محله الصادق المهدي في الديمقراطية الثانية, بروز ظاهرة انشقاقات الأحزاب في جميع مراحل تاريخ السودان الحديث والمعاصر منذ نشأتها وقيامها وحتي الآن. دعم الأحزاب اليسارية (الناصري والبعثي والشيوعي) لانقلاب نميري في 1969م علي الديمقراطية الثانية ثم الانقلاب العسكري للحزب الشيوعي على نظام نميري في يوليو 1971م بقيادة هاشم العطا. تأييد الأحزاب الجنوبية لنظام نميري بعد اتفاقية أديس أبابا في 1972م والتي منحتهم حكمًا ذاتيًا في الجنوب وقدرًا من حرّية العمل السياسي والانتخابي, محاولات الجبهة الوطنية (أحزاب الأمّة والاتحادي الديمقراطي وجبهة الميثاق) الانقلاب المسلح على نميري في 1975 وفي 1976, مصالحة حزبي الأمّة وجبهة الميثاق لنظام نميري في 1977 دون أن يُؤدّي ذلك إلى تغيير في شموليّة النظام العسكري, تكتّل الأحزاب في انتخابات 1986 ضدّ مرشّح الجبهة الإسلامية القوميّة حسن الترابي في دائرة الصحافة ما أدّى إلى سقوطه, انقلاب الجبهة الإسلامية القومية على الديمقراطية الثالثة في 30 يونيو 1989, كذلك تعاطي الأحزاب السياسيّة مع نظام الإنقاذ بدرجات متفاوتة خاصّة بعد اتفاقيّة السلام في 2005 والتي حاولت أن تسمح بقدر ضئيل من التعدّدية الحزبيّة والحريّة السياسيّة رغم بقاء السيطرة التامّة للحزب الحاكم في شمال البلاد.

كل هذه الممارسات الحزبيّة تدلّ على ضعف التزام الأحزاب السياسيّة بالنهج الديمقراطي السليم، وبقلّة صبرها على مفارقة كراسي الحكم ولو أدّى ذلك لذهاب النظام الديمقراطي نفسه، واستعدادها للتعاطي مع الأنظمة العسكريّة لو منحتها قدرًا من المشاركة في الحكم. فأصبح من الصعب تحقيق نظام ديمقراطي حقيقي لا يحمل بين طياته مآسي الماضي مما سبق ذكره من مؤامرات علي بعضهم البعض والضحية هو الوطن والمواطن. فما هي إذن الوسيلة الناجعة لممارسة الديمقراطيّة التعدّديّة الانتخابيّة التي تحقق للشعب السوداني أمانيه في الاستقرار والتنمية والرقي إلي مصاف الدول القادرة والمقتدرة علي الصمود امام كل الظروف والتحديات الداخلية والخارجية؟.

يري الباحث من خلال تلك التجارب السابقة انه اصبح من الواضح فشل تحقيق الديمقراطية والأنظمة الديمقراطية في السودان. رغم أن الديمقراطية التوافقيّة قد تكون هي الحل الامثل لازمة الحكم إلا أن ذلك لا يضمن نجاح التجربة الديمقراطية مرة اخري في السودان ولو تم نشر الثقافة الديمقراطيّة بين قطاعات المجتمع المختلفة, لان حكومة الإنقاذ قد سعت إلي تعميق الهوة في زرع الشقاق داخل الاحزاب السياسية السودانية وتشجيع التوجهات الاثنية والجهوية داخل المجتمع السوداني. وقد يكون

لتقليص عدد الاحزاب السياسية مثلما هو موجود في كثير من الدول العظمي والمتقدمة دوراً يوفر قسطاً من الاستقرار السياسي والمنافسة النزيهة, ويساعد في الوصول إلي وضع دستور دائم للبلاد بمشاركة كل الاطراف والذي تتحقق بموجبه الوحدة الوطنية وتطلعات الشعب السوداني. كما أن الديمقراطية الحقة تتطلب الثقة الكاملة بين جميع الاطراف حيث أن نتائج الانتقال الديمقراطي عادة ما تصاحبها مسألة انعدام الثقة المتبادلة, اضافة إلي حساسية قضايا الهوية والدين, والذي بدوره سينعكس في تقويض الديمقراطية. واتضح من خلال التجربة أن اشد مظاهر تقويض الديمقراطية وسقوط الحكومات الديمقراطية في السودان هي الانشقاقات داخل الاحزاب والمكايدات والمؤامرات بين الاحزاب السياسية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

من خلال الدراسة يتضح الآتي:-

- إن الممارسة الديمقراطية في السودان قد فشلت بحكم التجارب السابقة لأسباب عديدة من بينها ضعف الاحزاب السياسية وانعدام الثقة والصراعات الدائمة بينها.
- ساهم عدم الاستقرار السياسي عبر الحكومات الديمقراطية في عدم الاتفاق بين الاحزاب السياسية, ولا توجد ادني درجات التوافق بين هذه الاحزاب السياسية, لذلك دائماً ما تتدخل القوات المسلحة للانقلاب علي الديمقراطية. واحياناً يتم ذلك بإيعاز وتدبير من الاحزاب السياسية نفسها.
- لم تقم حكومة اغلبية طوال العهود الديمقراطية بالسودان باستثناء حكومة الأزهري الأولي ابان تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي 1953م, لذلك فان جميع الحكومات الديمقراطية التي مرت علي تاريخ السودان الحديث كانت حكومات ائتلافية.

التوصيات:

نتيجة لما سبق فقد أوصت الدراسة إلي:

- ضرورة نشر الثقافة الديمقراطيّة بين قطاعات المجتمع المختلفة وصياغة دستور شامل ودائم تشارك فيه كل الاحزاب والتنظيمات السياسية لتحقيق الثقة بين جميع الاطراف.
- لتحقيق الثقة لا بد من العمل الجاد حتى تصبح الديمقراطية واقعاً ملموساً بين الأطراف السياسية والاجتماعية اضافة إلي التوافق في صدق الاصلاح وذلك بتكوين حكومة وطنية جامعة بعيداً عن العصبية السياسية والمؤثرات القبلية, ووضع دستور دائم للبلاد يحافظ علي اللحمة الوطنية ويؤمن مسار الانتقال الديمقراطي الحقيقي بالبلاد.
- ضرورة مشاركة المجتمع في عملية الاصلاح السياسي، ومكافحة الفساد، ووضع استراتيجية وطنية تحقق التحول الديمقراطي، والحوار الجاد والصادق بين جميع الاحزاب.

والمراجع:

أولا: المصادر:

(1) دار الوثائق القومية: ملحق التشريع الخاص لغازيته حكومة السودان نمرة 854 بتاريخ 21 مارس 1953م, الفصول 9, 10, 11.

(2) مكتبة السودان؛ كتيبات السودان: مجلد رقم 124.

(3) صحيفة الأيام ؛ العدد 443, بتاريخ 1985/4/7م.

(4) ياسين؛ احمد محمد؛ مذكرات احمد محمد ياسين، مركز محمد عمر بشير– ام درمان, 1987, رقم الايداع 2001/234

(5) محمد احمد حسن, هند ؛ المساعدات الأجنبية للسودان خلال الفترة 1965م–1989م, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الخرطوم,2004

ثانياً المراجع:

(1) بشير؛ محمد عمر: تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900م – 1969م, طبع في دار الفكر بدمشق, الناشر الدار السودانية للكتب, الخرطوم 1980م.

(2) حاج موسي, إبراهيم محمد ؛ التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان, القاهرة, مطبعة الأهرام التجارية,1970م.

(3) ضرار؛ ضرار صالح: تاريخ السودان الحديث, دار مكتبة الحياة, ط4, بيروت, 1968.

(4) كرار, محمد محمد احمد ؛ انتخابات وبرلمانات السودان, توثيق وتحليل معهد البحوث والدراسات الاجتماعية, الخرطوم, بدون تاريخ.

(5) عبد الرحيم؛ مدثر؛ الامبريالية والقومية في السودان – دراسة للتطور الدستوري والسياسي 1899 – 1956, دار النهار للنشر ش. م.ل, بيروت, 1971,

(6) عدنان عبيدات، السودان في عهد إبراهيم عبود 1958 – 1964، عمان: الجامعة الأردنية، 1992.

مواقع انترنت:

(1) www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi

(2) (www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi.

(3) http: WWW.Alsaboah.com